أسئلة طرحها الزائرون

السؤال رقم 102:

كيف يتم تقدير نفقات الجماعات المحلية؟

الجواب

يفترض التقدير المباشر للنفقات المحلية الإنطلاق من الحاجيات الملموسة والموضوعية للجماعة. بحيث لا يمكن اطلاقا توخي الرصد الآلي لإعتمادات السنة السابقة بالنسبة للميزانية الجديدة وذلك لا فقط على مستوى اعتمادات العنوان الثاني ولكن ايضا على مستوى اعتمادات العنوان الأول :

1. معايير التقدير المباشر للنفقات الاعتيادية:

تنقسم اعتمادات العنوان الأول الى نوعين. يكتسي النوع الأول صبغة الإستمرارية وهو يتكون خصوصا من منح التمثيل وفوائد الدين وتسيير المصالح و التاجير ومعدات التصرف...

ويكتسي النوع الثاني صبغة ظرفية كالمصاريف الطارئة، او بعض المصاريف المتعلقة بالتدخلات العمومية...

وبالتالي فانه لابد من تقدير النفقات الإعتيادية بالإنطلاق من هذا التصنيف الموضوعي العام الذي يفرض مايلي :

* طرح الإعتمادات الظرفية البحتة عن مشروع الميزانية الجديدة باعتبارها مقابلة لمصاريف فرضتها تدابير غير قابلة للتجديد : كالمصاريف المتعلقة بزيارة رسمية، او مصاريف متعلقة باعداد تظاهرة إستثنائية و لا سنوية.
* النظر في الإعتمادات التي لها صبغة الإستمرارية مع تقديم المصاريف الإجبارية التي تعرض لها الفصل الثاني عشر من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.
* تحيين الاعتمادات على ضوء التضخم المالي الذي سجله النشاط الاقتصادي.
* تحيين الاعتمادات على اساس استهلاكها الفعلي على امتداد السنوات الثلاثة السابقة.
* التقدم بالتدابير التي تسعى الى ترشيد النفقات كالعمل على عدم تجاوز الاعتمادات المرخص فيها.

* هذا ولابد من التاكيد على ان تقدير الإعتمادات المخصصة لهذه المصاريف يفترض تحيينها وفقا للزيادات والتنقيصات التي تفترضها المستحقات القانونية للسنة الجديدة ولناخذ لذلك مثالين.

2- معايير التقدير المباشر لنفقات التنمية:
تعبر نفقات التنمية عن الجزء الحيوي لميزانية الجماعات المحلية وذلك لانعكاسها ايجابيا أو سلبيا على نجاعة النشاط المحلي ولمواكبتها أو عرقلتها لتطلعات المتساكنين ولمسارها أو ابتعادها عن النمو المرسوم في إطار السياسة العامة للدولة.
ولما كان الأمر كذلك بات من الضروري العمل الجاد على إحلال مزيد من الجدوى على تقدير هذه النفقات الذي لابد أن يتميز بأكبر قدر ممكن من الموضوعية وخاصة في ميداني تسديد أصل الدين (أ) وبرمجة الاستثمارات الجديدة (ب).

أ- حصر الدفوعات المتعلقة بتسديد أصل الدين

إن الإخلال الذي لابد من اجتنابه هو حصول تأخير في ترجيع أصل الدين عن آجاله. لما ينجر عن ذلك من تأزم للوضع المالي للجماعة المحلية ومن فقدان لمصداقيتها وابتعاد عن مواكبة النمو الإقتصادي والإجتماعي الذي عرفته المجوعة الوطنية.
وبالتالي فانه لابد من توخي الدقة التامة عند عملية تقدير النفقات المتعلقة بالديون المتخلدة بذمة الجماعة المحلية ويكون ذلك باعتماد بنك للمعلومات خاصة بديون الجماعة المحلية يبرز القروض التي أبرمتها مع صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية ومع المؤسسات البنكية ومبالغها وما تم تسديده وما تبقى وقسط كل سنة (فائدة واصلا)
وانطلاقا من هذا البنك للمعلومات يقع تشخيص النفقات المتعلقة بترجيع الدين بالنسبة للميزانية الجديدة بحيث تحمل الفوائد على المصاريف العادية(العنوان الأول) والأصل على مصاريف التنمية صلب العمليات المالية.
ولابد هنا من التاكيد على ضرورة تقديم ترجيع الديون المتخلدة بذمة الجماعة المحلية المتأخر تسديدها في الآجال المرسومة لها على الاستثمارات الجديدة كما يجب العدول عن إبرام قروض جديدة حتى لا يكل عاتق الجماعة فتعجز عن تسديد ديونها.

ب- برمجة الإستثمارات الجديدة
تستوجب برمجة الإستثمارات الجديدة تشخيصين اثنين :
يتعلق الأول بالمعرفة الميدانية لحاجيات المتساكنين والإلمام بالنقائص التي تعرفها البنية التحتية لمنطقة تدخل الجماعة المحلية وذلك على مستوى الطرقات والأرصفة، وقنوات التطهير، والمآوي والتنوير....
ويتعلق الثاني بالمعرفة الدقيقة لإمكانيات الجماعة المحلية الذاتية وكذلك لقدرتها على الإقتراض ولحجم المنح الذي بامكانها التعويل عليه موضوعيا.
واثر هذين التشخيصين تقع مقاربة طاقة الجماعة المحلية وكلفة الإستثمارات التي

اتضحت ضرورة انجازها.
ثم وانطلاقا من هذه المقارنة يقع إعداد سلم أولويات على المدى المتوسط أو حتى الطويل يرسم ببرنامج استثمار الجماعة.
وعلى أساس هذا البرنامج تقدر نفقات الاستثمار التي تأكدت أولويتها. إلا انه يجب الإلحاح على أن عملية تقدير نفقات الاستثمار لا يمكن أن تتم بالموضوعية المطلوبة إلا بالاعتماد على دراسات علمية ثابتة لا تقوم بها المصالح المحلية بنفسها وإنما تعهد إلى الفنيين من ذوي الاختصاص عن طريق صفقة عمومية موضوعها دراسة المشروع وبالتالي فانه لا يمكن في الميزانية الجديدة سوى رصد الإعتمادات المتعلقة بدراسات المشاريع التي يحددها ثمن الصفقة .
و الإعتمادات المتعلقة بالمشاريع التي تم درسها والتي يحدد مقدارها بنتيجة الدراسة التي شملتها.
ولئن كان لذوي الإختصاص دور فعال في التقدير الموضوعي للنفقات المتعلقة بمشاريع التنمية المحلية فان للمصالح المحلية دورا لا يقل أهمية على مستوى قابلية هذه المشاريع للإنجاز وكذلك على مستوى انعكاساتها على النفقات العادية للميزانيات اللاحقة.
فهي التي تختص بدرس الوضعية العقارية التي تزعم إقامة مشاريع الجماعة عليها وهي التي تتمعن في مصاريف الصيانة والتأجير الناجمة عن انجازها
وهي كذلك التي في استطاعتها وحدها تحديد قدرة الجماعة على تمويل تلك المشاريع.
وبالتالي فان جانبا هاما من تقدير قابلية المشاريع للإنجاز يكون تحت مسؤولية الأطراف المحلية المتدخلة في إعداد الميزانية التي عليها أن تتوخى كل الحذر والتبصر على هذا الصعيد.

ومن خلال كل ما تقدم حول شروط الإعداد المحكم لمشروع الميزانية المحلية نتبين ضرورة العمل الجدي على احترام القانون ،الذي يعد أمرا مفروغا منه ، وكذلك قيام الجماعة المحلية بالدور الذي يرتقبه منها متساكنوها وبقية المجموعة الوطنية على مستوى النمو الاقتصادي والإجتماعي الشامل.
ولابد من أن نلاحظ أن الحياد عن هذه الشروط الهامة قد يؤدي إلى عجز في الميزانية الشيء الذي معه تفقد الجماعة المحلية ما لديها من حرية في إقرار ميزانيتها.

المصدر: إحكام إعداد الميزانيّة - دليل المشارك – مركز التكوين و دعم اللامركزية